

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: علال عبد الكريم

تحت عنوان

سياسة التحفيز الضريبي في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر

حالة الجزائر 2001 / 2017

لجنة المناقشة:

رئيس

مشرفا و مقرا

مناقشة

جامعة المسيلة

جامعة المسيلة

جامعة المسيلة

جاب الله مصطفى

صلاح محمد

عايد لمين

السنة الجامعية: 2018 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيرا. ربنا أنفعنا بما علمتنا و أعطنا ولا تحرمنا وزدنا ولا تنقصنا وأرضنا وأرضى عنا آمين والحمد لله رب العالمين أما بعد ...

لقد أمرنا ديننا الحنيف أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على أيديهم، إذ يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " ... ومن صنع لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه... " وعليه أتقدم بجزيل الشكر والثناء الخالص والتقدير والإحترام للأستاذ الدكتور إن شاء الله " محمد صلاح "

الذي هو أستاذي وأخي ومثالي وقودتي في التواضع والعمل الدؤوب والذي كان للدرب منيرا بنصائحه القيمة وإرشاداته القيمة. وأتقدم كذلك لزميلي " حمزة خلافي " بالشكر الجزيل على تقديمه العون والمساعدة أطلب من الله ثبات أجره.

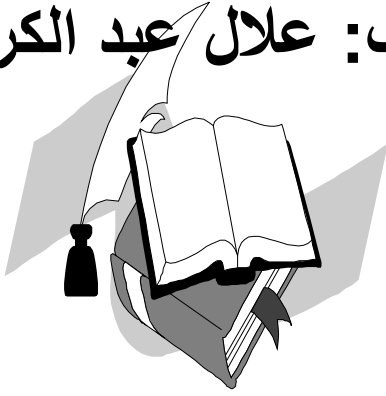
الطالب:

علال عبد الكريم

الإهداء

إلى والداي حفظهما الله وأطال في عمرهما
إلى أخي " توفيق
إلى إلى أخواتي " دليلة " ، " فتيحة " ' " هدى " ، "
سعيدة "
إلى كل الأهل والأقارب
إلى كل الأساتذة الكرام
إلى كل الزملاء
إلى كل من أنار لي دروب العلم والمعرفة

الطالب: علال عبد الكريم



فهرس الجداول والأشكال



أولاً: فهرس الجداول.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أنواع الحوافز المالية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	27
(2-1)	يبيّن أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر	28
(3-1)	حوافز أخرى	29
(1-2)	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال الفترة من 2001 إلى 2017.	48
(2-2)	المشاريع المشتركة بين الجزائر والأجانب	49
(3-2)	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	50
(4-2)	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة من 2001 إلى 2017	51
(5-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر من 2000 إلى 2017	53

ثانياً: فهرس الأشكال.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	الشكل رقم (1-2): معوقات القانونية لجذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر	37

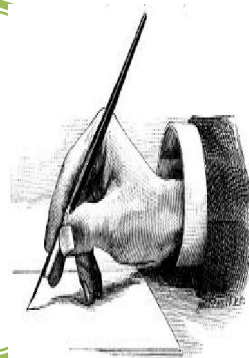
فهرس المحتويات



الصفحة	فهرس المحتويات
	التشكرات
	الاهداء
	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي.
07	تمهيد:
08	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
08	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
13	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
20	المبحث الثاني: فعالية السياسة الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
20	المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية
21	المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي
24	المطلب الثالث: التحفيزات الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي
30	خلاصة الفصل:
	دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2001 - 2017)
32	تمهيد:
33	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
33	المطلب الأول: نظرة على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.
34	المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.
37	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

39	المطلب الرابع: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
41	المطلب الخامس: التحفيز والتحفيزات الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
48	المبحث الثاني: تقييم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2017 في ظل سياسة التحفيز الضريبي.
48	المطلب الأول: رصيد مشاريع الاستثمار الأجنبي من مجموع الاستثمارات المحلية.
49	المطلب الثاني: حصيلة المشاريع المستثمرة بين الجزائر ودول العالم.
	المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
52	المطلب الرابع: تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.
55	خلاصة الفصل:
57	خاتمة عامة
59	قائمة المراجع

مقدمة



يشهد العالم تحولات كبرى غير مسبقة حملتها و عجلت بانتشارها ثورة الاتصالات و المعلومات، التي جعلت من الكرة الأرضية قرية صغيرة مفتوحة تلاشت فيها الحدود وأزيلت الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال والبضائع و الخدمات و الأيدي العاملة، و نتيجة لهذه التحولات احدثت المنافسة و ظهرت مناطق جذب لرؤوس الأموال العالمية و الشركات العابرة للقارات، و أصبح المحدد الرئيسي للقدرة على الجذب والصمود و المنافسة هو بيئة الاستثمار الصحيحة التي توفرها الدولة و تمتاز بها على غيرها من الدول.

ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة، والعملية الصعبة إلى البلد.

ولقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي، الرامية إلى معالجة الاختلالات التي تعترى الاقتصاد الوطني، وقد عمدت في الآونة الأخيرة إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي، من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالتزايد المستمر ، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، لتنويع المنتجات والرفع من القدرة التصديرية والتنافسية للبلد. ويعد موضوع التحفيزات الضريبية له من اهم المواضيع المطروحة على الصعيد المحلي وحتى العالمي خاصة في الاقتصاديات النامية

❖ مشكلة الدراسة:

من هنا تتطرق إشكالية بحثنا التي يمكن ترجمتها في السؤال التالي : "ماهي تطورات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من جانب التحفيزات الضريبية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2017؟"

من خلال دراستنا لهذا من الموضوع، وفي ظل التساؤل الرئيسي نسعى للإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتدرج ضمن محتويات الدراسة وتخدم أهداف الدراسة، وتتمثل في:

1. ما هي أهمية التحفيز الضريبية كسياسة لجلب الاستثمارات الأجنبية للاقتصاديات النامية؟؛

2. هل ساهمت سياسة التحفيز الضريبي في جلب الاستثمارات الاجنبية المطلوبة للاقتصاد الجزائري؟

❖ الفرضيات:

وللإجابة على تساؤل الدراسة والوصول إلى نتائج ملموسة للدراسة، قمنا بوضع الفرضيتين، والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

1. تلعب التحفيزات الضريبية في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية من خلال زيادة القدرة التصديرية لها.

2. ساهمت سياسة التحفيز الضريبي في زيادة التدفقات من الاستثمار الاجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري وهذا حسب ما ورد في التقارير المحلية والتقارير لهيئات دولية.

❖ أهمية الدراسة:

تتعرض أهمية دراستنا من خلال الأبعاد الأساسية التالية:

تتعرض أهمية الدراسة من خلال:

✓ **البعد اقتصادي:** تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال تحقيقه للتوازنات الاقتصادية والحد من الآثار غير مرغوبة فيها نتيجة الاختلالات الدورية لها خاصة في التوازن الخارجي ومن جهة أخرى دعم الاستثمارات المحلية وزيادة فرص العمل ونقل التكنولوجيا وغير ها للاقتصاد الوطني.

✓ **البعد اجتماعي:** ويتجلى ذلك من خلال تحقيقه للتوازنات الاجتماعية وذلك عن طريق تخفيض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل لجميع فئات المجتمع.

✓ **البعد السياسي:** حيث أنه إذا كانت هناك تدفقات للاستثمارات الأجنبية لاقتصاد ما فهو دلالة على الاستقرار السياسي لهذا الاقتصاد وكذا زيادة تعزيز الثقة بين افراد المجتمع والحكومة.

❖ أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نحاول:

- التعرف على اهم ادوات التحفيز الضريبي لجلب وزيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- التعرف على التطورات التنظيمية والتشريعية فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- العرف على مدى مردودية السياسة الضريبية كتحفيز لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.

❖ حدود الدراسة:

بهدف معالجة اشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

- **الحدود المكانية:** لقد قمنا باسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر أحد الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، ومن جهة أخرى تنوع السياسات الاقتصادية المتبعة نتيجة الاختلالات الدورية والأزمات الاقتصادية، وكذا ظهور البطالة في الجزائر لعدة أسباب وبأنواع أخرى والتي تعتبر ان الاستثمار الأجنبي احد المصادر التمويلية المعول عليها في الاقتصاد الجزائري بالاضافة إلى التطور المشهود فيما يتعلق بالتحفيزات الممنوحة له في الجزائر لزيادة تدفقه.

- **الحدود الزمانية:** سيتم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة 2001 – 2017 وقد تم اختيار هذه الفترة على أساس أنها بداية البرامج التنموية بالإضافة إلى بداية نوع جديد للسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر والاصلاحات الذاتية من جهة ومن جهة تنوع المشاكل الاقتصادية مما يستدعي تنوع السياسات الاقتصادية لمعالجتها وبالتالي زيادة دعم الاستثمار الاجنبي المباشر.

❖ منهجية الدراسة:

بناءا على طابع الدراسة فإنه توجب علينا اتباع المنهجية التالية:

✓ بالنسبة لأدوات البحث والتحليل:

جوانب البحث متعددة ومراحلها كثيرة والخروج بنتائج البحث يتطلب تحليلها وقراءتها والإحاطة بجميع جوانبها لتوزيع وتصنيف جميع المتغيرات ومعالجة الإشكالية تطلبت منا الاطلاع والإحاطة برصيد من مختلف البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية:

-	الكتب
-	الرسائل الجامعية
-	المجلات
-	الملتقيات والمؤتمرات
-	المواقع الإلكترونية

استلزم الجانب التطبيقي من البحث استخدام أدوات تمنح الطالبتين دقة في القراءة والتحليل للخروج بنتائج مستفيضة تحليل أرقام وإحصائيات عن تطور السياسة النقدية وكذا السياسة الاقتصادية الكلية.

✓ بالنسبة لمنهج البحث:

استخدام منهجين أساسيين بمجموعة من الادوات وهما:

✓ **المنهج الاستقرائي:** والذي مفاده الانتقال من الخصوصيات على العموميات، فقد اعتمدنا على أداة الوصف للأحداث الاقتصادية المتعلقة بتطور الاقتصاد الجزائري خاصة من الناحية المتعلقة بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات المؤثرة فيه وكل ما يتعلق بالسياسة الضريبية من جهة، ومن جهة أخرى التذبذب وعدم الاستقرار العوامل التي تبنى عليها سياسة جلب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، كما تم الاعتماد على ادوات الاحصاء من جداول وأعمدة ومنحنيات بيانية.

✓ **المنهج الاستنباطي:** والذي كان مفاده من الدراسة الانتقال من الاحداث العامة إلى الاحداث الجزئية ومحاولة استنباط النتائج حول ظاهرتي الدراسة وهما السياسة التحفيزية والمتمثلة في السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم الاعتماد في ذلك على التحليل الاقتصادي للظاهرتين وكذا التوصيف لهما من أجل التخصيص والخروج بنتائج تعمم فيما بعد.

❖ تقسيمات الدراسة:

من اجل الاجابة على التساؤل الرئيسي وتحقيق أهداف الدراسة فإنه تم تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث:

✓ **عالجنا في الفصل الأول** الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، وكذا علاقة الربط بينهما حسب النظرية الاقتصادية وحسب ما جاء في الدراسات السابقة.

✓ **أما الفصل الثاني** فتم معالجة الجانب التطبيقي للدراسة من خلال توضيح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وكذا اهم المشاريع المنجزة من خلاله وكذا تأثيره على الاقتصاد الجزائري وذلك في ظل سياسة التحفيزات الضريبية الممنوحة من طرف الحكومة الجزائرية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة للاستثمار
الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي



المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: فعالية السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

تمهيد:

يدرك المتتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية أن الاستثمار الأجنبي كان ولا زال يشكل محورا مهما لدى العديد من الاقتصاديين ومفكري المدارس الاقتصادية المتعاقبة، وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي هذا من جهة ومن جهة أخرى لكونه يلعب دورا هاما في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

ومن بين الخصوصيات الأخرى التي تخصّه، نجد الأشكال المختلفة التي يتدفق من خلالها، أي تلك التي يجري من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة إلى اختيارات ومفاضلة الدول المضيفة وحتى الشركات الأجنبية فيما بينها وذلك لعوامل واعتبارات عديدة.

وللاستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى جذبها لتحقيق مختلف الأهداف التي تخص التنمية إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات لتجسيده لاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية، ولا شك أن تحقيق هذا الاستثمار الذي يمتاز بالإيجابيات والسلبيات هو مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته وخاصة التحفيزات الممنوحة له سواء كانت جبائية أو شبه جبائية من خلال السياسة الضريبية كأداة للسياسة المالية.

ومن أجل الإلمام لمختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: فعالية السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن نقل الأموال إلى البلدان الأجنبية قصد إنشاء المشروعات أو ما يسمى بالتمويل الدولي للمشروعات، ولعل أهم صورة لهذا الاستثمار هي الشركات متعددة الجنسيات والتي تعمل على الاستثمار بتوفر مجموعة من العوامل المساعدة على تقليل مختلف المخاطر وحماية رؤوس الأموال المستثمرة. ومن أجل الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالاستثمار إلى أجنبي المباشر سنتطرق في هذا المبحث إلى:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر على انتقال رؤوس الأموال بين الدول، ويختلف هذا الانتقال باختلاف أشكال تدفق هذه الأموال، وذلك حسب توجهات المستثمر الأجنبي وكذا الفلسفة التي تتبعها الدول في التعامل مع الشركات الأجنبية.

أولاً- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وهو بمثابة ظاهرة مُعقدة الجوانب، بسبب الصعوبة التي واجهت الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية في تحديد أبعاده الخاصة وأهدافه المختلفة، ولكي نتعرف على أهم هذه المفاهيم لا بد أن نفهم معنى الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف تعاريفه.

ويمكن إعطاء أكثر من تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر كم يلي:

التعريف الأول: يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يمنح له حق الإدارة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

التعريف الثاني: يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) على أن الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة.¹

التعريف الثالث: تعرفه منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أموالاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.²

التعريف الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هو استثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال وإداري.³ و يركز الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة عناصر وهي:⁴

- الاستثمار في المشاريع المنتجة ومشاريع قطاع الخدمات؛
- إدماج الحساب الجاري للمساهمين الأجانب في الشركة؛
- تحويل ديون خارجية متعلقة باقتناء تجهيزات أو معدات من الخارج إلى رأس مال؛
- تحويل دين برسم المعونة الفنية الأجنبية إلى رأس المال؛
- حصة الاستثمار المحولة من حساب قابل للتحويل.

مم سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف إنشاء شركات في بلد معين أو للتوسيع في بلد آخر من خلال نقل الموارد حيازة الأصول في البلد المضيف.

¹ -Manuel de FMI, 4èieme, édition, 1997, P 66.

² -Denis Tersen, Jean-Luc Bricout, **L'investissement international**, édition Armand

³ - Bertrand Bellan et Radaha Gouia, **Investissement direct étranger et développement industriel méditerranéen**, édition Economica, Paris, 1998, P3.

⁴ - محمد أبو الفضل، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الحوافز الممنوحة للاستثمار الخارجي المباشر في المملكة المغربية، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مدينة الحمامات 24-25 مارس، تونس، 1997، ص 142.

ثانيا - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بما تقتضيه حاجة هذه الدول ومصلحة الشركات متعددة الجنسيات، ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت بفعل العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية

حسب هذا المعيار يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأشكال التالية:

1-1- الاستثمار المشترك: وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط، ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.¹ كما يمكن تعريف الاستثمار المشترك بأنه اتحاد بين مشروعين أو أكثر للقيام سويا بنشاط مشترك بواسطة كيان قانوني مستقل ينشئه ويديره المشتركون.²

ويتميز الاستثمار المشترك بما يلي:³

- استخدام أحدث التقنيات المتقدمة التي توصلت إليها الشركات الأجنبية؛
- إنتاج سلع ذات جودة عالية، وبالتالي المنافسة في الأسواق العالمية؛
- بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج وهذا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم؛
- حصول الشركات الأجنبية على المواد الأولية والوقود بأسعار مناسبة ما ينعكس إيجابا على هيكل تكاليف الإنتاج.

¹ - عيسى حمد محمد الفارسي، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، ليبيا، 2006، ص4.

² - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007، ص38.

³ - إبراهيم بن عبد الله بن سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات: تجربة سابق، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

1-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعتبر هذا الشكل أكثر الاستثمارات تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث لا يوجد شريك وطني، وقد تقوم الشركات بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر وتستخدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج إليه من مساندة وتسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك.¹

1-3- الاستثمار في المناطق الحرة: يطلق على المناطق الحرة جزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيداً عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيضة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الخاصة.² ويكون الهدف الأساسي لإنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق منح مشاريع استثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية.

1-4- مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي حيث يكون العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين؛ الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين لتجميعها لتصير منتجا نهائياً في البلد المضيف.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع عن طريق وسائل أخرى غير الاكتتاب في حصة من الأسهم.

¹ - روبرت.ر. ميلر، محددات استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية في الصناعة التحويلية في الخارج، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 1، مارس 1986، ص 16.

² - مغاوري شلبي، المناطق الحرة فوائد وأضرار، من على الموقع

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

3- عقود التراخيص: هي اتفاق بين الشركة متعددة الجنسية والمستثمر الوطني، بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية.¹

وتتقسم عقود التراخيص إلى:²

- تراخيص اضطرارية وتكون في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية لصعوبة التملك الكامل للاستثمار؛

- تراخيص اختيارية مثل هذه الحالة فإن الشركات متعددة الجنسيات تقفل منح تراخيص للإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر.

4- عمليات تسليم المفتاح: هي عقد بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي، حيث يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول، ويتحمل البلد المضيف تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وإدارته وصيانته.³

5- عقود الإدارة: هي عقود بين البلد المضيف والشركات، يتم بموجبها منح البلد جهات إدارية أو إدارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الإدارية، حيث تمنحها إدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء مقابل مادي منصوص عليه في العقد في شكل أتعاب للجهة الإدارية (الشركة متعددة الجنسية).⁴

6- التعاقد من الباطن: يتمثل في عقود امتياز أو إنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي، وهنا يتم الاتفاق على وحدتين إنتاجيتين (شركتين) على أن يقوم أحد الأطراف (مقاول

¹ - محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، ص 228-229،

² - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ص 494-495.

³ - عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، ص 274-275.

⁴ - عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص 15.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول الذي يستخدمها في إنتاج منتجاته النهائية، ثم يقوم بعد ذلك بتوريدها للأصيل.¹

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى أن هناك جملة من الحوافز التي يمكن للدولة المضيفة أن تمنحها للمستثمر الأجنبي قصد جذبه.

أولاً- نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسية للاستثمار في الدول ولعل أهمها غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في هذه الدول، أي أن الشركات الوطنية ليس لها القدرة على المنافسة في مختلف المجالات الاقتصادية وحتى الوظيفية، ولأن الشركات متعددة الجنسية تتوفر لها الموارد المالية، التكنولوجية والمهارات الإدارية جعلها دافعا للاستثمار في الدول النامية مع تفضيل التملك المطلق لمشروعات الاستثمار لنظرتها الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر.²

حسب نظرية كمال السوق فإن الاستثمار في الدول النامية من طرف الشركات متعددة الجنسية يكون في الحالات التالية:³

- وجود اختلافات في منتجات الشركات متعددة الجنسية مقارنة بالشركات الوطنية؛
- كبر حجم الشركات متعددة الجنسية وتوفرها على وفورات الحجم؛
- تفوق الشركات متعددة الجنسية تكنولوجيا؛
- تشدد السياسات الجمركية في الدول المضيفة وصعوبة التصدير لهذه الدول؛
- الامتيازات الممنوحة للشركات متعددة الجنسية من الدول المضيفة.

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 506.

² - N.Hood and S.Young. " The economics of multinational enterprise ", Essex,U,K, Longman Group, Ltd,1981.

³ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 394.

ثانيا - نظرية الحماية

تعتبر هذه النظرية عن مجموع الممارسات الوقائية المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات لضمان استمرارية احتكارها لكل الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة ومنع تسربها أطول فترة ممكنة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج، وفي هذا المجال يرى hood و young أنه يجب على الشركة أن تحتفظ لنفسها بمستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن، هذا التفوق عادة ما يتمثل في التكنولوجيا المتقدمة التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى، وتفسر هذه النظرية أيضا الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسية للتوغل في الأسواق وتوطين صناعاتها عن طريق الميزة الاحتكارية الناتجة عن الابتكارات.¹

ثالثا - نظرية دورة حياة المنتج الدولي

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات والتي أثبت الواقع العملي وممارسة الشركات متعددة الجنسية صحتها والتي من أهمها أن المنتجات والسلع الجديدة تولد في الدول ذات التكنولوجيا العالية والمداخل الفردية المرتفعة وأن تكون المرونة السعرية محدودة حيث يكون التركيز على الهيبة والمكانة بدلا من الثمن، ثم بعد ذلك ينشر إنتاجها في الدول الأقل تطورا من الناحية التكنولوجية إلى أن ينتقل الإنتاج في مرحلة لاحقة إلى الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تقترض أيضا أن زيادة الطلب على هذه المنتجات في الخارج سوف يعرض الشركة المنتجة إلى خسارة إذا هي لم تقم بإنتاج هذه المنتجات في الاقتصاد الخارجي أو الترخيص بإنتاجها محليا، وهكذا تظهر فرضية أخرى متمثلة في تفضيل سياسة الدخول إلى الأسواق من خلال سياسة التصنيع أو الإنتاج المحلي بدل التصدير وبالتالي التشجيع على التوطين الصناعي في مختلف الأمكنة والاقتصاديات.

¹ - N.Hood and S.Young, " the economics of multinational enterprise ", Op.cit.P56

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

كما تفترض هذه النظرية أن حياة المنتج الدولي تمر بأربعة مراحل أساسية نوجزها في ما يلي:¹
مرحلة التقديم: تبدأ هذه المرحلة من ابتكار وتطوير المنتج وطرحه في السوق، ويمثل توقيت هذه المرحلة بعدا استراتيجيا في نجاح المنتج واستمراره، غير أنه غالبا ما يكون حجم التعامل منخفضا ونموه بطيء وذلك لارتفاع التكاليف.

مرحلة النمو: هي أهم مرحلة من حياة المنتج ومن أبرز ملامحها الزيادة السريعة في التجديدات التكنولوجية الإنتاجية والزيادة في حجم التعامل وكذا في مقدار الأرباح المحققة عن نمو الطلب على السلعة في الأسواق الداخلية والخارجية.

مرحلة النضج: تتميز هذه المرحلة بانتشار المنتج بشكل تام بين جميع الشركات المنافسة في ظل استقرار التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجه، وبالتالي وصول حجم التعامل بالخدمة والأرباح المتولدة عن ذلك إلى المستوى المتوقع، وبعد ذلك الثبات والاستقرار رغم الزيادة في حجم التعامل واتجاهه نحو الانخفاض، وربما يقود هذا إلى الضغط على الأسعار لتتجه نزوليا مع تكثيف الجهد الترويجي في هذه المرحلة.

مرحلة الانحدار: تبدأ هذه المرحلة مع توقف الخدمة عند مستوى تعامل ثابت واتجاهها بعد ذلك على الانخفاض، وتعكس هذه المرحلة درجة عالية من التعثر والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى التوقف عن تقديم الخدمة.

رابعا - نظرية الموقع

محور اهتمام هذه النظرية هو التركيز على اختيار الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الشركات متعددة الجنسية، أي أنها تركز على المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الاستثمار، وتبعا لهذه النظرية يوجد العديد من المحددات المكانية منها معرفة مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، مدى ثبات أسعار الصرف ونظام الضرائب بالإضافة إلى الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية وتوفر المواد الأولية واليد العاملة ورؤوس الأموال وكل

¹ - Vernon, R (1966), International investment and international trade in the product cycle, Quarterly Journal of economics, Vol 80, PP, 190- 207.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

التسهيلات الإنتاجية الأخرى، كما يضع المستثمر في الحسبان العوامل التسويقية وكل الامتيازات التي يقدمها البلد المضيف.

خامسا - نظرية الموقع المعدلة

تهتم هذه النظرية بالعوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية للأعمال بالإضافة إلى أعمال أخرى مرتبطة بالشركات متعددة الجنسية والمنتج ونظم الاتصال والنقل بين الدول كعوامل مؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة.¹

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسية أحد أهم عناصر الاقتصاد العالمي لما تؤديه في مجال الاستثمار، وذلك لكون النمو السريع الذي تعرفه والذي يميز التطور الرأسمالي خلال القرن العشرين، حيث تنتشر هذه الشركات في الاقتصاديات التي تتوفر فيها مجموعة من المحددات الرئيسية للاستثمار.

أولاً- دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

1-تعريف الشركات متعددة الجنسيات

هي المؤسسات التي تمتلك أو تدير فروع داخل العديد من الدول، حيث أن هذه الفروع أو الوحدات مرتبطة عالميا وقانونيا بالشركة الأم، وتنتمي هذه الشركات في أغلبها للبلدان الرأسمالية.² وتتميز هذه الشركات بالخصائص التالية:

- تمارس هذه الشركات نشاطها في عدد من الأسواق المختلفة جغرافيا؛
- تصنع منتجاتها في عدة دول من خلال نظام توزيع متكامل يتجاوز الحدود الوطنية؛
- تمارس هذه الشركات في الاقتصاديات التي تتميز باحتكار القلة؛

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 405.

² - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص215،

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

- تخضع هذه الشركات إلى الرقابة المباشرة من الإدارة العليا بالمركز الرئيسي.

2- استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها ووضعية المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكن أن نميز بين ثلاث استراتيجيات أساسية هي:

- استراتيجية النفاذ (الوصول) للموارد الطبيعية؛

- الاستراتيجية الأفقية (استراتيجية السوق)؛

- استراتيجية تدنية التكاليف (الاستراتيجية العمودية)

تنطبق الاستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات الاستثمار الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الاستراتيجية الأكثر تماشياً مع وضعية الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعاً.

وتعتبر الاستراتيجية العمودية عن حركة الاستثمار الأجنبي من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية، وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف للاستثمار، ويدفع سعي الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق بعض المزايا إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد

ثانياً - المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

هي مجموعة الشروط والعوامل التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى معايير تسمح بتقييم البلد المضيف كموقع استثماري للشركات الأجنبية في المستقبل، ومن هذه المحددات حجم السوق، الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية.

1- حجم السوق ومعدل نموه: يعد حجم السوق عاملا مهما في جذب الشركات متعددة الجنسيات، والأكثر أهمية هو تطور ونمو حجم السوق والذي يؤدي إلى المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي إضافة إلى نوعية السوق، حيث أن المستثمر الأجنبي يتوجه نحو المناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة لأنها تتيح فرصا جديدة للاستثمار.

وتتمثل المقاييس المستعملة لقياس حجم السوق المحلي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤثر في الطلب الجاري بالإضافة إلى مقياس عدد السكان، وتوجد علاقة ارتباط قوية بين هذان المقياسان فكلما ارتقعا كلما شجع ذلك المستثمر الأجنبي في القيام بالمشروعات لإشباع رغبات المواطنين.

2- الاستقرار الاقتصادي: يعد الاستقرار الاقتصادي من العناصر المهمة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول التي يتم إدارتها اقتصاديا على نحو سليم تكون أقل عرضة للاختلالات الاقتصادية (كساد وتضخم) والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على ربحية الشركات، إضافة لذلك فإن التقلبات الاقتصادية تزيد من شكوك المستثمرين مما يؤدي بهم إلى تخفيض حجم استثماراتهم أو الانسحاب كلياً من تلك الدول، أما الدول التي لم يستثمروا فيها بعد فهم لا يقدمون على المخاطرة برؤوس أموالهم إلى أن تصبح أوضاعها الاقتصادية أكثر استقرارا.

ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على الاستقرار الاقتصادي نجد سعر الصرف ومعدلات التضخم.

1-2- سعر الصرف: توجد علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تؤدي التقلبات المفاجئة إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة.

ويؤثر ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه تأثيرا مباشرا على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والأجور وتكاليف النقل، وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤدي إلى عدول القرار الاستثماري في دولة معينة ويتحول إلى دولة أخرى.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

2-2- معدلات التضخم: تؤثر معدلات التضخم تأثيرا مباشرا على الأرباح وبالتالي على حركة رأس المال كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي توليها الشركات متعددة الجنسيات أهمية كبيرة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على ربحية السوق.

التضخم المفرط يسبب صعوبات للشركات في إدارتها لعملياتها في مختلف أنظمتها كما هو الحال عند وضعها للإجراءات الحسابية وإدارة التدفق النقدي وعادة ما ينتهي الأمر إلى حالة من الركود الاقتصادي في حالة قيام الدول المضيفة ببرامج طارئة للسيطرة على التضخم.

3- تنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية: يقوم المستثمر الأجنبي بدراسة نوعية القوى العاملة المحلية ومن ثم انتقاء أحسنها وأجودها للعمل معهم خاصة في المشاريع التي تحتاج إلى عمالة تتميز بالمهارة والكفاءة كالصناعة الإلكترونية والميكانيكية.

كما أن توفر الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي بالكفاءات واليد العاملة المؤهلة شرط ضروري لاستيعاب التكنولوجيا والمهارة التي ينقلها المستثمر الأجنبي معه لهذه الدولة، فهي شرط ضروري لزيادة حجم الاستثمارات الواردة مستقبلا.

المبحث الثاني: فعالية السياسة الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

السياسة الضريبية أداة من أدوات السياسة المالية، فهي تبحث في مختلف الظواهر الضريبية وتحلل أوجه النشاط المالي، وبالتالي هي برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة لإحداث آثار تسعى إلى تحقيقها في متغيرات النشاط الاقتصادي.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- مفهوم السياسة الضريبية؛
- أدوات السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التحفيزات الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية

لتحديد مفهوم السياسة الضريبية سوف نعرض مجموعة من التعاريف الخاصة بها:

التعريف الأول: "تعد السياسة الضريبية للمجتمع جزءا من سياسته الاقتصادية، وهي مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتحقيق آثار أخرى تتوافق مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹

التعريف الثاني: "السياسة الضريبية هي مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"

التعريف الثالث: "السياسة الضريبية هي مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة من جهة أخرى".

وانطلاقا من هذه التعاريف فإن السياسة الضريبية تتميز بخصائص أهمها:

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، 2000، النظم الضريبية، مدخل تحليل مقارن، ص 92.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

- مجموعة مترابطة من التدابير وليست مجموعة متناثرة؛
- تسهم في تحديد الخصائص المميزة للنظام الضريبي؛
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للمجتمع؛
- تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة كالحوافز والانحرافات.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي

تجسيد سياسة التحفيز الضريبي يتطلب استعمال العديد من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من وراء استعمال هذه السياسة.

أولاً- الإعفاء الضريبي

نعني به إسقاط حق الدولة على بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بمزاولة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي ونطاقه.

يأخذ الإعفاء الضريبي شكلين؛ دائم ومؤقت، حيث أن الإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف ما دام سبب الإعفاء قائماً طول حياة المؤسسة أما الإعفاء المؤقت فهو إعفاء من دفع الضريبة لفترة زمنية معينة كما يسمى هذا الإجراء بالإجازة الضريبية.¹

وتجدر الإشارة أنه يمكن تصنيف الإعفاءات الضريبية حسب الغرض الذي منحت لأجله إلى إعفاءات سياسية، اقتصادية واجتماعية.²

1- الإعفاءات السياسية: هي الإعفاءات التي تكون بهدف توثيق الروابط السياسية والعلاقات مع الدول، وذلك لغرض منع الازدواج الضريبي.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 296.

² عبد الحكيم كراجه، هيثم العبادي، المحاسبة الضريبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

2- الإعفاءات الاقتصادية: هي الإعفاءات التي تمنح للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بهدف تشجيع الاستثمار في مشروعات معينة، كما تهدف إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم في مناطق أو مجالات معينة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك المنطقة.

3- الإعفاءات الاجتماعية: هي الإعفاءات التي تمنح للأفراد أو الجهات أو مؤسسات معينة ليس هدفها الربح، كالمؤسسات الدينية والخيرية والثقافية وذلك تشجيعاً لهذه المؤسسات على عمل الخير.

ثانياً - التخفيض الضريبي

يعتبر التخفيض الضريبي من الأدوات الناجحة لتخفيض ضغط العبئ الضريبي للمكلفين، حيث يسمح للمكلف بدفع ضريبة أقل من الضريبة المستحقة عليه ويكون ذلك إما عن طريق التقليل في المعدل أو في الوعاء.

ويمكن تصنيف التخفيض الضريبي إلى صنفين:¹

1- التخفيض في معدل الضريبة: نعني به إخضاع الممول بمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالتقيد بالاستثمار في مناطق معينة دون أخرى أو في قطاعات نشاط أخرى.

2- التقليل في وعاء الضريبة: ونعني به أن تستبعد قيمة معينة من المادة الخاضعة للضريبة عند حساب الضريبة.

ثالثاً - المعدلات التمييزية

يقصد بالمعدلات التمييزية تصميم جدول لأسعار الضريبة يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع أو مع حجم العمالة المستخدمة أو مع مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية²

¹ طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص318.

² محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص255

رابعاً - نظام الاهتلاك

يعتبر نظام الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، ويعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية.¹

تقسم القيمة الكلية للاهتلاك إلى أقساط سنوية يتم خصمها قبل فرض الضريبة، وتتوقف قيمة القسط السنوي حسب نظام الاهتلاك المطبق، فكلما كان القسط كبيراً كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

وينقسم نظام الاهتلاك إلى عدة أنظمة وللمؤسسة الحق في تطبيق النظام الذي تراه مناسباً، ويمكن إيجازها في ما يلي:

1- الاهتلاك الخطي: حسب هذه الطريقة فإن الاستثمار يهتك بأقساط متساوية خلال عمره الإنتاجي، أي أن قسط الاهتلاك ثابت في كل دورة.

2- الاهتلاك المتناقص: حسب هذا النظام الاستثمار يهتك بأقساط متناقصة في كل دورة، حيث يحسب قسط الاهتلاك من القيمة الباقية للاستثمار في كل دورة، ويتم ضرب نسبة الاهتلاك الثابت في معامل ضريبي متغير يناسب مدة الاستعمال.

3- الاهتلاك المتزايد: وفقاً لهذه الطريقة فإن الاستثمار يهتك وفقاً لأقساط متزايدة كل سنة.

خامساً - إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة

تمثل هذه التقنية حافزاً بالنسبة للمؤسسة حيث تسمح بامتصاص الآثار الناجمة عن تحمل الخسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها للسنوات اللاحقة، وترحيل الخسائر يمكن أن يكون ترحيل إلى الأمام أو إلى الخلف.²

¹ يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، ص ص 258-259.

² حجار مبروكة، سميرة عميش، دور السياسة الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، ص 03.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

- 1- **ترحيل الخسائر إلى الخلف:** في هذه الحالة يتم خصم الخسارة المحققة في سنة معينة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة المحققة في السنوات السابقة، حتى تغطية الخسارة مع الحق في استرجاع قيمة الضريبة المدفوعة في السنوات السابقة بمقدار الخسارة.
- 2- **ترحيل الخسائر إلى الأمام:** في هذه الحالة يتم خصم الخسارة المحققة في سنة معينة من الأرباح الصافية الخاصة بالضريبة المحققة في السنوات اللاحقة حتى تغطية الخسارة.
- 3- **ترحيل الخسائر إلى الأمام وإلى الخلف:** في هذه الحالة يتم الجمع بين الحالتين السابقتين، حيث يتم ترحيل الخسائر المحققة في سنة معينة إلى الخلف ولمدة معينة ، فإذا لم تغطي أرباح السنوات السابقة الخسارة؛ يرحل الباقي ليخصم من أرباح عدد من السنوات اللاحقة.

المطلب الثالث: التحفيزات الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي

تتعدد التحفيزات للضريبة الهادفة إلى تشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار داخل الدولة المضيفة، منها الإعفاءات الضريبية، التخفيضات الضريبية، نظام الاهتلاك، بالإضافة إلى إمكانية ترحيل الخسائر إلى الأمام أو الخلف.

أولاً- الإعفاءات الضريبية

إن التشريعات الضريبية والقوانين المتعلقة بالاستثمار تعمل على توجيه الاستثمارات في مسارات محددة بما يتماشى والسياسة العامة للدولة، فقد تلجأ بعض الدول إلى مساعدة بعض المشروعات من خلال إعفاءها من الضرائب على أرباحها لمدة معينة تسمى فترة الإعفاء الضريبي على أن تفرض الضريبة بعد انقضاء هذه المدة، وترتبط مدة الإعفاء بنوع النشاط، كما قد تتجه الدول إلى منح إعفاءات ضريبية لمدة معينة للمشاريع التي تقام في مناطق نائية تشجيعاً لامتداد العمران إليها¹

¹ - معراج هوري، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، دار كنوز للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 43.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

كما يقصد بالإعفاء الضريبي منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبي لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية.¹

وللإعفاء الضريبي شكلين هما:²

- 1- **الإعفاء الدائم:** يقصد به الإعفاء الذي تتمتع به المنشأة طوال حياتها دون خضوعها للضريبة ما دامت تزاول النشاط الذي ينص القانون على إعفائه بصورة مطلقة.
- 2- **الإعفاء المؤقت أو الإجازة الضريبية:** منح إعفاء ضريبي مؤقت للمشروع الاقتصادي بحيث لا يطلب من الممول دفع الضريبة عن الأيرادات والأرباح التي يحققها هـن نشاط معين خلال فترة محددة من الزمن تتراوح بين ثلاث وعشرة سنوات.

ثانيا - التخفيضات الضريبية

هي عبارة عن تقليص من قيمة الضريبة المحققة مقابل الإلتزام ببعض الشروط، كإعادة استثمار الأرباح مثلا، وبصفة عامة تتبع التخفيضات الضريبية التوجهات السياسية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وذلك بإخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الإلتزام ببعض الشروط، كالتخفيض المتعلق بمعدل الضريبة لأرباح الشركات من 15 % إلى 30 % للأرباح المعاد إستثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير إلتزامهم بتقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم.³

ثالثا - نظام الإهلاك

¹ - إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 95.

² - معراج هوري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

³ - عبد المجيد قدي، السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2001.

غالبا ما ينظر للاهلاك من الناحية المحاسبية وعليه فيعرف على أنه الإثبات المحاسبي للتدني في قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمال والتقدم، الاستثمارات سواء كانت تجهيزات إنتاجية أو اجتماعية أو غيرها فهي أموال مخصصة لاستغلال نشاط المؤسسة وليس لغرض البيع، ولذلك تتناقص قيمتها مع الوقت تدريجيا بحيث تنقص الطاقة الإنتاجية لها، وكلما كان قسط الإهلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة أقل.¹

رابعا - إمكانية ترحيل الخسائر إلى سنوات لاحقة

تعتبر هذه التقنية حافزا بالنسبة للمؤسسة بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الاولى من نشاطها تحملها إلى السنوات اللاحقة بشرط ان لا يتجاوز عدد نقل الخسائر 5 سنوات، وهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسارة المحققة مثلا في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية وإذا لم يغطي الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة المالية وهكذا حتى السنة الخامسة، حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأس مال المشروع

أنواع التحفيزات الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث أشكال:

أولا- الحوافز المالية

تتعلق الحوافز المالية بالتخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة وتكون لمدة محدودة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات وفي جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء من 3 سنوات إلى 20 سنة ويستمر الإعفاء طوال مدة الاستثمار.²

¹ - شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص 204.

² - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ط1، 2005.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

الجدول رقم (1-1): أنواع الحوافز المالية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

حوافز مبنية على الربح	تخفيض المعدل القياسي لضريبة الدخل، إعفاءات ضريبية، السماح للمستثمر بخصم الخسائر التي يتكبدها أثناء فترة السماح من الأرباح التي يكسبها لاحقاً
حوافز مبنية على استثمار رأسمالي	إهلاك الأصول بمعدل متسارع، علاوة الاستثمار وإعادة الاستثمار
حوافز مبنية على العمل	تخفيضات في مساهمة التأمين الإجتماعي، خصم في العوائد الخاضعة للضريبة بناءً على عدد المستخدمين أو بناءً على نفقات أخرى تتعلق بالعمل
حوافز مبنية على المبيعات	تخفيضات في ضريبة الدخل بناءً على حجم المبيعات الكلي
حوافز مبنية على القيمة المضافة	انخفاضات في ضريبة الدخل أو اعتمادات ضريبية بناءً على المحتوى المحلي الصافي في المنتجات، منح اعتمادات ضريبية دخل بناءً على القيمة المضافة المكتسبة
حوافز مبنية على نفقات أخرى	تخفيضات في ضريبة الدخل بناءً على النفقات المتعلقة بنشاطات التسويق والترويج مثلاً

المصدر : أونكتاد قسم الشركات عابرة القومية والاستثمار

ثانياً- الحوافز التمويلية

يتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال للمنشآت بهدف تمويل إستثمارات أجنبية جديدة أو عمليات معينة، أو لاستعادة تكاليف رأس المال أو العمليات وتشمل أنواع الحوافز التمويلية والموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، العون الحكومي والاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة والمشاركة الحكومية في رأس المال والتأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية.¹

¹ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

جدول رقم (1-2) يبين أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

مجموعة من الإجراءات لتغطية جزء من تكاليف رأس المال أو الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع استثماري	عون حكومي
قروض مدعومة، ضمانات قروض، إعتمادات صادرة مضمونة	إعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة
مشاركة برأسمال عام في الاستثمارات ذات المخاطر المالية والتجارية	مشاركة حكومية في رأس المال
متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات سعر الصرف أو تخفيض العملة أو المخاطر غير تجارية مثل الفوضى السياسية	تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية

المصدر : أونكتاد قسم الشركات عابرة القوميات والاستثمار

ثالثا - حوافز أخرى

هناك بعض أنواع أخرى للحوافز الضريبية يتعذر تصنيفها ضمن معيار معين من الحوافز ولكنها تشترك فيما بينها بخاصية التصميم لغرض زيادة ربحية الشركات الأجنبية التي ينوي البلد المضيف جذبها عن طريق مساهمات غير تمويلية، ويتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال بأنواعها إلخ، والخدمات منخفضة التكاليف، وأفضليات فيما يختص بالسوق ومعاملة النقد الأجنبي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

جدول رقم (1-3): حوافز أخرى

بنية تحتية منخفضة التكاليف	تشمل توفير الأراضي والمباني أو الوحدات الصناعية أو بيئة تحتية معينة مثل إمدادات الاتصالات والنقل والكهرباء والمياه، كل هذا بأسعار أقل من الأسعار التجارية
خدمات منخفضة التكاليف	يمكن ان تشمل الخدمات المقدمة هنا على المساعدة في تحديد التمويل، تطبيق وإدارة المشاريع، إنجاز دراسات ما قبل الاستثمار، معلومات عن الأسواق، توفير المواد الخام وإمدادات البنى التحتية، النصح والاستشارة فيما يتعلق بعمليات الإنتاج وطرق التسويق، المساعدة في التدريب وإعادة التدريب، تسهيلات فنية لتنمية المعرفة أو تطوير ضبط الجودة
أفضليات في مجال السوق	عقود حكومية تفضيلية، منح حقوق الاحتكار (مثلا : إعفاء من الإجراءات المحلية الخاصة بسحب الثقة)
معاملة تفضيلية في مجال النقد الأجنبي	أسعار صرف خاصة بمعدل خاص لتحويل الدين الخارجي إلى أسهم وإزالة مخاطر تبادل القروض الأجنبية، إمتيازات تتمثل في إعتمادات نقد أجنبي لإيرادات الصادرات ، إمتيازات خاصة لتحويل الإيرادات - الأرباح- ورأس المال

المصدر : أونكتاد قسم الشركات العابرة القوميات والاستثمار

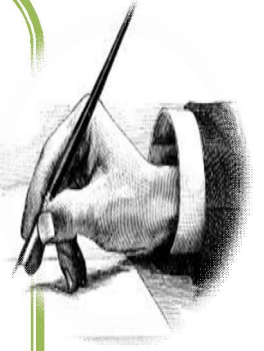
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (للاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة التحفيز الضريبي)

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التطرق بشيء من التفصيل لمتغيرات الدراسة ويتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي يعد من اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية علة المستوى المحلي وذلك من خلال دوره في تحقيق التوازنات الاقتصادية وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي، كما تطرقنا إلى متغير اخرى ومهم على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية ويتعلق الامر بالسياسة الضريبية باعتبارها اداة مالية في يد الحكومة في توجيه الاستثمارات ودعمها وتحفيزها، فقد حاولنا بإيجاد علاقة بين المتغيرين والتي كانت من خلال الدور الفعال الذي تلعبه من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية المنتجة خاصة.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز
الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية
المباشرة في الجزائر (2001 - 2017)



المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: تقييم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من

2000 إلى 2017 في ظل سياسة التحفيز الضريبي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

تمهيد:

تعاني الدول النامية من مشكلات عديدة كالبطالة، انخفاض متوسط الدخل الفردي، الفقر، ضعف البنى التحتية ونقص الاستثمارات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة وتوظف الكفاءات القادرة على التغيير، ونظرا للاختلال الهيكلي الذي تعاني منه هذه الدول والذي ينعكس في ضعف مواردها التمويلية الداخلية وبسبب قلة وصعوبة الحصول على المنح والمساعدات فقد لجأت إلى الاستدانة وهو ما قادها إلى الوقوع في أزمة المديونية وجعل مسيرة التنمية في هذه الدول تواجه تحديات صعبة.

وانطلاقا من هذا تأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبرز كأحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية إلا أن مسألة استقطاب هذه الاستثمارات تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك من خلال العديد من التحفيزات الممنوحة له.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق للنقاط التالية:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: تقييم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2017 في ظل سياسة التحفيز الضريبي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

من أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر، في مقدمتها ارتفاع حدة البطالة، والتي يمكن معالجتها بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة لامتنعاص القدر الأكبر منها، تحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها ، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى النقاط التالية:

المطلب الأول: نظرة على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال نمودجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة معتمدة على الصناعات المصنعة، وقد اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، وإلتزام هذه السياسة قامت الجزائر باستثمارات ضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبيetroكيماويات لما لها تأثير على باقي القطاعات لكن المشكل الكبير الذي واجهته في سبيل تحقيق هذا البرنامج التنموي الضخم هو عدم توفر رؤوس الأموال الداخلية بما يكفي لتغطية احتياجات هذه المشاريع، حيث كان المصدر الرئيسي المتوفر لتراكم رأس المال لديها هو قطاع المحروقات الذي يشكل 95% من الإيرادات المحصلة من الصادرات الإجمالية مما جعلها عرضة للصدمات الخارجية كما أثر على عملية التنمية وعلى اختيار شكل التمويل.

وهذا ما اضطرها إلى اللجوء إلى الاستدانة لتغطية تكاليف الاستثمارات والقيام بعمليات تأميم واسعة كانت تهدف في الأساس إلى تعبئة رؤوس الأموال المحلية .

ومع انخفاض أسعار البترول ابتداءً من سنة 1986 وعجز معظم المؤسسات الاقتصادية المنجزة عن تحقيق فائض اقتصادي وارتفاع حدة أزمة المديونية بالإضافة إلى

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

زيادة متطلبات تمويل السوق الوطنية لتلبية الحاجات الاستهلاكية لجأت الجزائر إلى القروض قصيرة الأجل، وبدأت ديونها بالتراكم السريع.

وخلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1989 تذبذبت مداخيل التصدير داخل نسبة تتراوح بين 8.5 - 10.5 مليار دولار بعد أن تجاوزت 15 مليار دولار في 1981 وازداد اللجوء إلى القروض الخارجية حتى قاربت 7 مليار دولار في نهاية الثمانينات وقد تزامنت المرحلة الجديدة لتراكم الديون مع تسارع وتيرة تسديد أصل الديون.

ورغم هذا واصلت الجزائر تسديد مستحققاتها رافضة خيار إعادة الدولة باعتباره يمس السيادة الوطنية، وبعد الانهيار الكبير الذي عرفه سوق المحروقات عام 1993 وارتفاع نسبة خدمة الدين ووصول الاحتياطات إلى قرابة الصفر قبلت الجزائر سياسة إعادة الدولة مما دفعها إلى تبني سياسة تنمية جديدة بالانتقال إلى اقتصاد السوق وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي وإعطاء أهمية للاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مناخ الاستثمار في الجزائر وذلك لمعرفة مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري لاستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نركز في ذلك على أهم المؤشرات ذات الدلالة على جاهزية الاقتصاد الجزائري من جهة والتي تعطينا مواقع الخلل في السياسات الاقتصادية الجزائرية. وذلك بدراسة عدة مؤشرات:¹

¹ براهمية امال، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، جامعة قلمة، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية- جامعة بسكرة، 2006، ص13

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

أولاً: حجم السوق.

تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، حيث بلغ عدد السكان 32.5 مليون نسمة في جانفي 2005، وهذا ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات سنة 2005 ما يقارب 20.3 مليار دولار لكن في المقابل نجد أن نسبة النمو الديمغرافي بدأت بالانخفاض حيث وصلت إلى 1.63% سنة 2005 بعدما كانت من أعلى النسب عالمياً بـ 3.4% وهذا بسبب تراجع معدل سن الزواج وانخفاض كبير في نسبة الإنجاب .

ثانياً: البنية التحتية.

أ. **بنية النقل:** فبالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جداً نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة جد ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم، علماً بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطار، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة. وتحتوي الجزائر على 40 ميناء، 11 فقط منها للصيد والتجارة والمحروقات وميناءين اثنين مختصين في المحروقات .

ب. **بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:** بلغ الهاتف الثابت 2.2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعاً مع مشاركة 04 متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.

ج. **التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:** بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر بالغاز الطبيعي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

ثالثا: مؤشرات أخرى.

لقد بلغت نسبة النمو لسنة 2005 حسب القطاعات: المحروقات 3.5%، الفلاحة 4% الصناعة 2.8% البناء والتشغيل 7.4% الخدمات 7.3%، أما البطالة فقد بلغت 15.3% ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت 9.5 مليون دولار خلال 2006، وذلك نتيجة اتباع سياسة التسديد المسبق للديون وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث تجاوز البرميل 70 دولار خلال عام 2006.

ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية وتطوير المناخ الاستثماري نجد أنها تحتل المركز 76 عالميا في ترتيب القدرات التنافسية العالمية 2006-2007 الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي حسب مؤشر التنافسية الشامل الذي أصدره بجنيف السويسرية في 2006/09/26 وحصلت الجزائر على 3.9 نقطة من سلم يتكون من 07 نقاط من بين الدول ذات التنافسية في العالم، وهي الأخيرة في المغرب العربي بعد تونس التي احتلت المرتبة 30 عالميا، وشمل الترتيب اقتصاديات 125 دولة وضعت الجزائر في ترتيب القدرة التنافسية لسنة 2005 في المركز 82 .

ويرجع هذا المستوى المتدني في القدرة التنافسية إلى التصنيف السيئ الذي حصلت عليه الجزائر في مجال الإدارة الاقتصادية العامة وكفاءة الهيئات العامة بالإضافة ضعف دوائر القطاع الخاص، كما أنها لا تولي العناية الكافية بالبحث والتطوير بالإضافة إلى عدم استقرار البنية الاقتصادية العامة وعجز المالية العامة بالإضافة إلى ضعف الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم المؤشرات.

ويرى كبار الاقتصاديين في المنتدى أن زيادة القدرات التنافسية يتطلب مواصلة تحسين فعاليات قطاع البنوك وتعزيز بناء المنشآت الأساسية وتطوير شبكات النقل والاتصالات، وتحسين مجالات الخدمات الاجتماعية والإبداع وحماية الملكية الفكرية. ورغم هذه الانتقادات

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

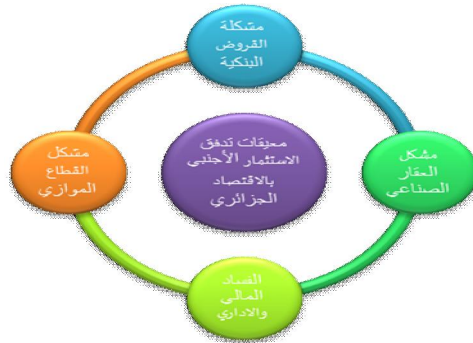
فقد استقطبت الجزائر حوالي 4.2 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي سنة 2006 مقابل 3.8 في سنة 2005.

وقد احتلت المرتبة الأولى في البلدان العربية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي ولكن النسبة الأكبر من هذا الاستثمار المستقطب في مجال المحروقات وهو ما يختلف عن باقي الدول العربية مثل تونس التي تستقطب استثمارات متنوعة خارج مجال النفط.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

هناك مجموعة من المعوقات التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري والتي تحد من تدفق الإستثمارات الاجنبية المباشرة وحتى المحلية منها، الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-1): معوقات القانونية لجذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالب بناء على مجموعة من الدراسات.

1- التمويل والقروض البنكية: لا تزال المنظومة البنكية دون مستوى المستثمرين المحليين والأجانب فهي تعاني: نقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية وأيضا الإعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك وسيادة القطاع العمومي... ولذلك من الضروري إصلاح النظام البنكي وتحديث وسائل التسيير

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

ليواكب الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق النتائج من ترقية الإستثمار المحلي والأجنبي؛

2- صعوبات العقار الصناعي: كثيرا ما تتعثر المشروعات أمام إيجاد النظم العقارية التي تنظم عمليات التملك، الإستغلال والتداول لهذه الأموال بما يضمن حقوق المتعاملين والدولة لما يؤدي لإرساء الثقة والطمأنينة وإستقرار المراكز القانونية ودرء النزاعات¹، وتتمثل المشاكل والصعوبات التي يواجهها المستثمرون للحصول على العقار الصناعي أساسا في ما يلي:

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛
- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة وبينت دراسة أن 40% من المستثمرين يستهلكون بالمتوسط خمسة سنوات للحصول على عقار صناعي؛
- ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملف أمام هيئات ترقية الإستثمار، هيئات تخصيص العقار مرة أخرى أمام مسيري العقار.
- ومشكلة العقار الصناعي في الجزائر ذات طابع إداري تنظيمي والعقارات موجودة ولكن غير مستغلة بالكامل حيث أن 50% منها غير مستغل، ومنه تخفيف الإجراءات الإدارية وتقليص الوقت اللازم للحصول على الأراضي اللازمة للمستثمرين الأجانب والمحليين يساهم بحل مشكل العقار الصناعي.

3- مشكل القطاع الموازي : إن الخسائر الذي يحدثها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية كارثية، لأن المنتجون الذين يعملون في إطار قانوني يعانون من المنافسة غير المشروعة بسبب الأرباح التي يحققها القطاع الموازي، وأكدت

¹ - علوي فاطمة، مرجع سابق، ص151.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

إحصائيات أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر بـ40% من الكتلة النقدية المتداولة بالسوق الوطنية ما يؤكد على عدم تحكم السلطات المختصة في الظاهرة.

4- الفساد المالي والإداري : يظهر تأثير الفساد على الإستثمار المحلي والأجنبي بإعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وتمتص جزء من أرباحه من خلال إستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية، كما يعرقل من تحقيق الأمن الإقتصادي و لا يساعد على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل.

المطلب الرابع: الإطار المؤسسي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

في مجال تدعيم الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر تم إنشاء هيكل إدارية تهدف لمساندة وتطوير مشاريع الإستثمار، وتم إنشاء:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)¹

وهي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الإستثمار (APSSI) المستحدث بموجب قانون الإستثمار الصادر 1993، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين تعمل تحت إشراف رئيس الحكومة أما متابعة نشاط الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، ومن مهام الوكالة:

- ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة اللامركزية؛
- تسيير المزايا المرتبطة بالإستثمار وتسيير صندوق دعم الإستثمار لتطويره؛
- التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

¹ - الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخة في 22 أوت 2001، ص 6-7.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

2- المجلس الوطني للإستثمار (CNI)¹

يعتبر بمثابة الهيئة العليا المشرفة على وضع و تحديد إستراتيجية تطوير الإستثمار ويقترح كافة التدابير التحفيزية للإستثمار ويفصل في الإتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية للإستثمار والمستثمر في ظل النظام الإستثنائي وفي المزايا الممنوحة للمستثمرين ويقوم المجلس بتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من مزايا النظام الإستثنائي، وقراراته لا توجه مباشرة للمستثمر وإنما توجه للجهات الإدارية المكلفة بتطبيق النصوص القانونية الخاصة بترقية الإستثمار، ومهام المجلس الوطني للإستثمار كالتالي:

- صياغة إستراتيجية وأولويات الإستثمار؛
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛
- إقرار المزايا والإجراءات التحفيزية والعمل على المصادقة على مشاريع إتفاقيات الإستثمار؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الإستثمار وتشجيعه؛
- يشجع على إستحداث مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الإستثمار وتطويره.

3- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الإستثمار (MDPP)²

تتكفل بترقية الإستثمار وعمليات الخصخصة ولا تتوفر على هيكل خاص بمتابعة الإستثمار الأجنبي مع ملاحظة وجود تداخل في الصلاحيات بين مهام الوزارة ومهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خاصة في مجال الترقية، وتقوم بالمهام الآتية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة؛

¹ -جوامع ليبية، "أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية"، أطروحة دكتوراه ل م د، إقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص328.

² - جوامع ليبية، مرجع سابق، ص329.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

– متابعة تسيير مجلس مساهمات الدولة الذي يعمل على تثمين شركات القطاع العام؛
– ترقية وتطوير الإستثمار من خلال وكالة (ANDI) المشرف على متابعة جميع أعماله؛

– القيام بمهام أمانة مجلس مساهمات الدولة والمجلس الوطني للإستثمار ؛
– إقتراح سياسات وإستراتيجيات ترقية وتطوير الإستثمار .
4-الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تهتم الوكالة بجميع المسائل العقارية المرتبطة بعملية الإستثمار وتقوم بالمهام التالية:
– إدارة محفظة الأصول المتبقية للمؤسسات العمومية المهتلفة والعقارات المتاحة بالمناطق الصناعية؛

– جمع المعلومات المتعلقة بالعقارات المتاحة وإعداد قاعدة البيانات لها؛
– تنظيم عمليات التنازل عن الأصول.

5-صندوق دعم الإستثمار

تم إنشاء صندوق لدعم الإستثمار قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للإستثمارات و لاسيما النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية لإنجاز الإستثمار، من تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات.

المطلب الخامس: التحفيزات والتحفيزات الضريبية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
إن الحكومة الجزائرية كغيرها من الحكومات تعمل على وضع منظومة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تكفل لها حصة من الاستثمارات الأجنبية في العالم، وفيما يلي نعرض أهم ما قمت به السلطات الجزائرية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

أولاً: قانون 93.

جاء هذا القانون ليعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخاص سواء كان محلياً أم أجنبياً، فهو حرّ في الدخول إلى أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظرياً سوى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI، كما نصّ هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أم أجنبياً، فالقانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب اللجوء إلى سلطات قضائية غير جزائرية في إطار تسوية النزاعات المحتملة كما منح القانون جملة من التحفيزات والتسهيلات للمستثمرين.

لقد تناولت التشريعات والقوانين المدعمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والمهيئة للمناخ الاستثماري خلال فترة التسعينات من الناحية القانونية لكن نظراً للأوضاع الأمنية غير المشجعة لم تستقطب الجزائر خلال تلك الفترة استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة سوى في قطاع المحروقات وقد بلغت عقود الشراكة التي أبرمتها في القطاعات الأخرى خلال الفترة الممتدة 1993-2000، 397 مشروع فقط، بمبلغ 1.6 مليون دولار (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها).

ثانياً: قانون تطوير مناخ الاستثمار وآلياته 2001.

إن الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخصخصة بالإضافة إنشاء شبكات موحدة على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص وتقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوماً ابتداءً من تاريخ إيداع الطلب. كما تم إنشاء

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، وهو مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة والمستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.

أ. الإعفاءات والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع وتطوير الاستثمار في الجزائر:

من أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنمية الاستثمار المحلي قدمت الجزائر بعضا من الحوافز والامتيازات وذلك بهدف الوصول إلى تنمية متوازنة وتحفيز الاستثمار في قطاعات معينة بتقديم تسهيلات وضمانات متعددة.

ب. الإعفاءات الجبائية:

يمكن أن تستفيد الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة لسلع والخدمات بالإضافة إلى الاستثمارات المختلفة وعمليات الخصخصة بالمزايا التالية بعنوان إنجازها.

- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل في إنجاز المشروع مباشرة
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من دفع رسم الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار في إطار الاستثمار المعني.

أما فيما يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني فتمنح المزايا التالية بعنوان إنجاز الاستثمار :

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
 - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
 - تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.
 - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
 - تطبيق نسبة مخفضة من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع وتمنح المزايا التالية بعد معاينة انطلاق الأشغال:
 - الإعفاء لمدة 10 سنوات للنشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزئي ومن الرسم على النشاط المهني .
 - الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
 - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن الاستثمار مثل تأجيل آجال الاستهلاك.
- ج. الضمانات الممنوحة للمستثمرين:**
- يعامل المستثمرين الأجانب نفس معاملة المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية .

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

- لا تطبق المراجحات والإلغاءات التي تحدث في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة .
- لا يمكن أن تتعرض الاستثمارات المنجزة إلى عملية التأميم، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف .
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص .

ثالثا: الضمانات والحوافز لقانون 16-09 الصادر 03 أوت 2016 لتشجيع الإستثمارات الأجنبية.

عملت ودأبت الجزائر على معالجة وتكييف قوانين الإستثمار على عدة مراحل ومستويات بحسب التغيرات الحاصلة مع كل مرحلة، ويعتبر قانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمارات محاولة لتشجيع الإستثمارات الأجنبية من خلال جملة المزايا والضمانات الممنوحة :

- منح الإعفاءات والتخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وتقديم الدعم المالي والمساعدات؛
- يؤهل المجلس الوطني للإستثمار منح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم (الرسم على القيمة المضافة) على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات؛
- يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة بإستثماراتهم؛

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

- لا يمكن أن تكون الإستثمارات المنجزة مَوْضِع إستيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها بالتشريع ويتناسب مع نزع الملكية تعويض عادل ومنصف؛

- تنص المادة 24 من القانون على أن: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء إتخذته الجزائر بحقه ، للجهات القضائية المختصة إقليميا إلا في حالة وجود إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة تتعلق بالمصالحة والتحكيم"¹؛

- بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية جاء القانون صريح في المادة 25 وتنص: "تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه الإستثمارات المنجزة إنطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يُسَعَّرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، كما تقبل كحصول خارجية إعادة الإستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به"².

- رابعا: امتيازات و مبادئ معاملة الاستثمار والمستثمر الأجنبي في الجزائر.

نص المشرع الجزائري بنظامه القانوني على جميع أشكال معاملة الإستثمار الأجنبي، فالمادة 14 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الإستثمار نصت : "يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالإستثمار، ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب نفس المعاملة، مع مراعاة أحكام الإتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية"،

¹ - الجريدة الرسمية، المادة 24، قانون 09/16 الصادر 03 أوت 2016، العدد 46، ص22.

² - الجريدة الرسمية، المادة 25، قانون 09/16 الصادر 03 أوت 2016، العدد 46، ص22.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

أي أنّ المشرع الجزائري يضع مبدأ المعاملة الوطنية كحد أدنى لمعاملة الإستثمار الأجنبي، وهي أحكام لتشجيع الإستثمارات أكثر من تنظيمه، وتتمثل إمتيازات معاملة الإستثمار الأجنبي للدولة المضيفة¹:

- مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة: تلتزم الدولة المضيفة بضمان نمط المعاملة المطابق لقواعد القانون الدولي العرفي ولمقتضيات العدالة والإنصاف، ويعتبر تغيير برنامج تشجيع الإستثمار للبلد المضيف أمر يقلل من تدفق المستثمرين الأجانب وينتهك معيار المعاملة العادلة والمنصفة؛

- مبدأ عدم التمييز: يتحقق إذا كان المستثمرون الأجانب بالبلد المضيف يعملون في ظروف مشابهة لتطبيق تدابير تشجيع الإستثمار، غير أن بعض مخططات التشجيع قد تكون مقصورة على إستثمارات ذات حجم أو قطاع أو في منطقة معينة بالتالي لا يجوز للمستثمرين الأجانب طلب التدابير التشجيعية إلا إذا كانوا بنفس فئة نظرائهم المحليين؛

- شرط الدولة الأكثر رعاية: فهو حكم إتفاقي بموجبه توافق دولة على أن تمنح الشريك المتعاقد الآخر معاملة لا تكون أقل من التي تمنحها لدولة ثالثة، غير أن الإستفادة من الشرط لا تعني معاملة المستفيد معاملة مساوية لمعاملة الوطنيين لأن هذا الأمر يحققه مبدأ آخر في التعامل الدولي الذي يُتم شرط الدولة الأولى بالرعاية وهو مبدأ المعاملة الوطنية؛

- مبدأ المعاملة الوطنية: هي قاعدة قانونية إتفاقية تلتزم بموجبها الدولة المضيفة منح المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل تفضيلا عن المعاملة الممنوحة للمستثمرين الوطنيين، وبالتالي يتمتع المستثمر الأجنبي بشروط المنافسة نفسها التي يتمتع بها المستثمر الوطني في سوق البلد المضيف.

¹ - محمد منير حساني، "إعتماد الجزائر القانون الإتفاقي الإستثماري لتشجيع الإستثمار"، الملتقى الوطني: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2015، ص 11-12.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

المبحث الثاني: تقييم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2017 في ظل سياسة التحفيز الضريبي.

بعدما تم التطرق إلى أهم الأمور المتعلقة بالاقتصاد الجزائري من مناخ ومار تنوي يكفل إمكانية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا أهم المعوقات له وشرح بشيء من التفصيل واقع التحفيزات الممنوحة له، سنحاول من خلال هذا المبحث عرض نتائج السياسات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على النحو التالي:

المطلب الأول: رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي من مجموع الاستثمارات المحلية.

يتلخص الاتجاه العام لجهاز الاستثمار في الجزائر في الصيغة التالية : بقدر ما يكون الاستثمار ذو فائدة بقدر ما تعطى له حوافز معتبر، ورغم أن الجزائر قدمت عدة امتيازات جمركية وضريبية لتشجيع الاستثمار في الجزائر، إلا أن الأرقام التي يشير إليها الجدول رقم (01) تبقى محتشمة مقارنة بعدد سكان الجزائر المقدر بـ 41.2 مليون نسمة في 01 جانفي 2017، ومساحة البلد والمقومات التي يملكها والتسهيلات الممنوحة في هذا المجال. ويمكن إبراز عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة الأخيرة في الجدول الآتي.

الجدول رقم (2 - 1): ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال الفترة من

2001 إلى 2017.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	98.58	11780833	82.38	1098011	89.15
الاستثمار الأجنبي	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85
المجموع	63235	%100	14300664	%100		%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: بيانات التصريح بالاستثمار 2001-2017، متاح على

الرابط/ <http://www.andi.dz>، بتاريخ، 2019/01/29.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن هناك ضعف في استقطاب الاستثمار الأجنبي خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ عدد المشاريع 901، أي بنسبة 17.62 % من مجموع الاستثمارات، وهذا يمكن إرجاعه إلى بعض الأسباب منها عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي وما يترتب عن ذلك من زيادة في درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها المستثمر.

المطلب الثاني: حصيلة المشاريع المستثمرة بين الجزائر ودول العالم.

لقد قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات استثمارية بينها وبين الأجانب ويمكن توضيح عدد المشاريع المنطلقة فعلا وعدد مناصب الشغل التي تم توفيرها في الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (2-2): المشاريع المشتركة بين الجزائر والأجانب

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوربا	472	1148208	78415
فيما بها الاتحاد الأوروبي	332	666499	44646
آسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: بيانات التصريح بالاستثمار 2001-2017، متاح على

الرابط <http://www.andi.dz>، بتاريخ، 2019/01/29.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أوربا تحتل المرتبة الأولى من حيث المشاريع الأجنبية المشتركة مع الجزائر، تليها الدول العربية بمعدل 262 مشروع مشترك ثم قارة آسيا

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

بقيمة 169732 مليون دينار جزائري وأخيرا قارة استراليا بمشروع واحد بلغت قيمته 2974 مليون دينار جزائري، و4335 منصب شغل. وتعكس الأرقام الموضحة في الجدول مساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير مناصب الشغل للأفراد، مما يدي إلى التقليل من نسبة البطالة في الجزائر.

الجدول رقم (2-3): أهم الدول المستثمرة في الجزائر مابين جانفي 2013

وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
ايطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14.239	82	69

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، تقرير سنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت، 2017، ص 61، متاح على الرابط www.dhaman.org، بتاريخ 2019/01/29.

يشير الجدول إلى أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2013 ونهاية 2017، حيث بلغت عدد المشاريع الخاص بها في الجزائر بـ 12، في حين احتلت الصين واسبانيا المرتبة الثانية، بينما يستثمر كل من ايطاليا وجنوب إفريقيا بمشروع واحد وبتكلفة اقدر بـ 232 مليون دولار و 350 مليون دولار على التوالي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

أما أبرز الخمس شركات المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 الى ديسمبر 2017 فتتمثل في:

- شركة china state construction الصينية بتكلفة 3.300 مليون دولار .
 - شركة indorama السنغافورية بتكلفة 3.151 مليون دولار .
 - شركة grupo oritiz construccion y servicios del mediterraneo الاسبانية بتكلفة 2.209 مليون دولار .
 - شركة tosyali holding التركية بتكلفة 1.397 مليون دولار .
 - شركة tayba tekstil التركية بتكلفة 900 مليون دولار .
- يتنوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عدة قطاعات نوضحها في الجدول
الآتي:

الجدول رقم (2-4): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال
الفترة من 2001 إلى 2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.1
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	%100	2519831	100	133583	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017، متاح على

الرابط/ <http://www.andi.dz>، بتاريخ، 2019/01/29.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

تظهر البيانات الإحصائية المتوفرة حول التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2017، أن هذه الأخيرة تركزت من حيث العدد في قطاع الصناعة، وذلك بنسبة 61.93 %، يليه قطاع البناء بنسبة 15.76 %، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 15.09 % من عدد المشاريع الإجمالية لهذه الفترة. أما من حيث القيمة المالية، فتظهر المعطيات المتوفرة أن أكبر القيم توجهت إلى قطاع الصناعة لنسبة 81.37 %، ثم قطاع الخدمات بنسبة 5.20 %، يليه قطاع السياحة بنسبة 5.09 % بقيمة 128234 مليون دينار جزائري، ثم تليها باقي القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة.

ومن حيث توفير مناصب الشغل، يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من خلال توفيره لـ 81413 منصب شغل، يليه قطاع البناء ثم قطاع الخدمات ثم تليهم باقي القطاعات.

ومن هذه النتائج نستنتج أن القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي: قطاع الصناعة، قطاع البناء، قطاع الخدمات وقطاع السياحة، وبالرغم من ثقل وزن هذه القطاعات ودورها الكبير في عملية الإنماء، إلا أنها تبقى غير كافية في ظل انخفاض حصة القطاع الزراعي التي لم تتجاوز 1.44 % و 0.23 % كتكلفة مالية من إجمالي التدفقات، وهذه النسب تعتبر ضعيفة خاصة في ظل النمو الكبير والمتزايد لواردات الجزائر من الموارد الغذائية والزراعية تحديداً.

المطلب الرابع: تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

تعمل الجزائر منذ صدور القانون 90 - 10 على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسنستعرض في الجدول الآتي الحجم المتدفق إلى الجزائر من هذه الاستثمارات خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات
الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

الجدول رقم (2-5) : تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر من 2000 إلى

2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	0.51	2.02	1.8	0.94	1.03	1.11	1.61	1.29	1.54
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	2.00	1.48	1.29	0.72	0.80	0.70	0.35-	1.02	0.68

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الجداول الإحصائية لعام 2018، متاح

على الرابط: <http://dhaman.net/ar/news/>، بتاريخ 2019/01/30.

يوضح الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر قد عرفت ارتفاعا ملحوظا من سنة 2000 إلى 2001، ثم شهدت عدم الاستقرار والانخفاض السلبي سنة 2015، أين دخلت الجزائر إلى أزمة مالية بسبب انخفاض أسعار البترول والاعتماد الكبير للجزائر على المحرقات.

ويوضح الجدول الآتي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2011 إلى

2015

الجدول رقم (2-6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2011 إلى

2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمار الأجنبي المباشر - مليون دولار امريكي-	2571	1484	2661	1488	1400

La source : KPMG Algérie SPA, Guide Investir en Algérie – 2017, sur le

site : www.fce.dz/wp-content/, 30/01/2019

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

تؤكد نتائج الجدول ، الأرقام الموضحة في الجدول رقم (2-5)، حيث نلاحظ أن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي من 2571 مليون دولار أمريكي سنة 2001 إلى 1400 مليون دولار أمريكي سنة 2015. أما فيما يخص توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2017، فقد احتلت الجزائر المرتبة السابعة عربيا ، بمعدل 2.0 % من مجموع تكلفة المشاريع، بعد أن احتلت مصر المرتبة الأولى بـ 53.04%، و احتلت الإمارات المرتبة الثانية بـ 13.0 % من مجموع إجمالي المشاريع الأجنبية الواردة إلى الدول العربية، وتشير هذه الأرقام إلى تأخر الجزائر الواضح في جذب الاستثمارات الأجنبية مقارنة بجهود الدول العربية الأخرى.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لدور سياسة التحفيز الضريبي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر (2001-2017)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل فقد تم التطرق إلى دراسة تنظيمية تشريعية للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال عرض لاهم المحطات القانونية ذات الطابع التحفيزي للمستثمر على المحتوى المحلي والأجنبي، وتم عرض العديد من المشاريع وتطورها والتي تم تنفيذها من طرف المستثمر الاجنبي.

وما تم التوصل إليه من خلال هذا الفصل أن الاستثمار الاجنبي كان له تأثير كبير بالتحفيزات الضريبية الممنوحة له من طرف السلطات المحلية الجزائرية.

الخاتمة العامة



إن تشجيع على الاستثمارات الأجنبية بدأ مع مطلع التسعينات في القرن العشرين، أين أصبح الانفتاح الاقتصادي ضرورياً، وأصبحنا نرى الدول التي رفضت المستثمرين الأجانب في السابق، ترحب بهم وتفتح لهم ذراعيها، وأهمها كوريا الشمالية إحدى دول العالم الأكثر انعزالاً بدأت تفتح أبوابها بحثاً عن الاستثمار الأجنبي وتعلن عن فتح مناطق استثمار أجنبية تشبه تلك التي قامت بها الصين في ثمانينات القرن المنصرم، وأدركت دول عديدة في إفريقيا من بينها الجزائر، أهمية ودور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية، فبدأت تتبنى سياسة الإصلاح من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي وأنشأت وكالات وطنية لتشجيع الاستثمار .

ومع التطورات الجديدة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية ، لابد من الإشارة الى ان الفترة المقبلة ستشهد تطوراً لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل مكونات مختلفة مثل رأس المال المغامر ، ويدخل في مجالات جديدة في قطاع الخدمات بصفة عامة وكذلك في مشاريع البنية التحتية والمشاريع البيئية للنهوض بالاقتصاد الوطني لاحداث التنمية المنشودة التي تمكننا من الوصول الى مصاف الدول المتقدمة.

مما سبق يمكن أن نستخلص النتائج والتوصيات في الآتي :

❖ النتائج

- يساهم تطوير القوانين و التنظيمات التشريعية والأطر الخاصة في ترقية ودعم الاستثمارات في الجزائر؛

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل إدارية وبيروقراطية، و قانونية و تشريعية وهي أهم عراقيل التي أدت إلى الكبح من تدفقه ؛

- إن تحقيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقطار النامية لها آثاراً سلبية وأخرى إيجابية إلا أن السياسات الاقتصادية الصحيحة المتبعة هي التي تحدد مدى الاستفادة منها في تنمية اقتصادياتها المحلية؛

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور فعال في التنمية الاقتصادية في الجزائر؛ لأنه يولد فرص استثمارية واعدة في مختلف مجالات الاقتصاد.

❖ اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: " تلعب التحفيزات الضريبية في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية من خلال زيادة القدرة التصديرية لها".

لقد توصلنا إلى أن التحفيزات الضريبية تعد من العوامل المهمة وسياسة فعالة في جلب الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد المضيف، لكن يتوجب توفر مجموعة من الشروط التي من شأنها زيادة فعالية السياسات التحفيزية وخلق جو من المنافسة داخل الاقتصاد وكذا خلق نوع من الأمن داخل الاقتصاد، وهذا ما يشتهر بصحة الفرضية.

الفرضية الثانية: " ساهمت سياسة التحفيز الضريبي في زيادة التدفقات من الاستثمار الاجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري وهذا حسب ما ورد في التقارير المحلية والتقارير لهيئات دولية".

لقد توصلنا إلى أن السياسات التحفيزية لجلب الاستثمار الاجنبي في الجزائر كانت لها آثارها الإيجابية لكن المشكل ان معظم هذه المشروعات التي تم تنفيذها بمعية المستثمر الاجنبي كانت لها آثار غير تصديرية ولم تخلق جو تصدير مباشر في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

❖ الاقتراحات.

- ضرورة معالجة الأوضاع الأمنية ,وإصلاح البنية التحتية ,والحد من الفساد المالي والإداري؛
- إعادة النظر في التحفيزات الضريبية الممنوحة للمستثمر الاجنبي في الجزائر.
- ضرورة وضع ضوابط تلزم المستثمرين الأجانب في المساهمة بنقل التكنولوجيا أو تدريب المواطنين وغيرها من الإسهامات الضرورية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- ضرورة الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المتاحة والمتوفرة في الجزائر؛
- عدم السماح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة على القطاعات الاستراتيجية كالطاقة النووية والبترول والشركات الكبرى كونها ترتبط بالأمن الوطني ؛
- ضرورة عدم المبالغة في تقديم المزايا والتسهيلات للمستثمر الأجنبي ،لأن العائدات التي يحصل عليها أكبر بكثير من الفوائد التي يحققها للبلد النامي المضيف ؛
- ضرورة القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للبلد قبل دخول أي تدفقات استثمارية أجنبية من أجل تحديد أنواع الاستثمارات التي توجه إليها هذه التدفقات وبشكل لا يؤثر في المشاريع التي تقوم بها الشركات المحلية؛

❖ آفاق الدراسة.

- من خلال دراستنا والدراسات السابقة نرى أن هناك مجموعة من جوانب القصور في موضوعنا، ونرى انه لا يزال هناك بعض النقاط ذات الاهمية والتي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية ومن أهمها:
- الآثار التصديرية للاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري — دراسة تحليلية قياسية —
 - اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمارات المحلية الخاصة — دراسة تحليلية —
 - إعادة توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات المنتجة التصديرية — حالة الجزائر —

قائمة المراجع



المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. أحمد رشاد محمود سلام، عقد الإنشاء والإدارة وتحويل الملكية -BOT- في مجال العلاقات الدولية الخاصة، دار النهضة العربية، مصر، 2004.
2. أحمد سلامة بدر، العقود الإدارية أو عقود BOT، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.
3. أحمد مندور، أحمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، مطابع الأمل، بيروت، لبنان، 1989.
4. أسامة مدلول خريس أبو هلبية المطيري، خصوصية المرافق العمومية بنظام البناء والتشغيل والتحويل BOT، مطبعة وزارة الإعلام، الكويت، 2006.
5. أسامة مدلول خريس أبو هلبية المطيري، خصوصية المرافق العمومية بنظام البناء والتشغيل والتحويل BOT-، مطبعة وزارة الإعلام، الكويت، 2006.
6. باتر محمد علي وردم، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
7. بن أشنهو عبد اللطيف، عصنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009، الجزائر، 2004، ص: 98-102.
8. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
9. جيمس جوارتي، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي -الاختيار العام والخاص-، ترجمة وتعريب: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
10. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
11. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.
12. حمادة عبد الرزاق حمادة، عقود الشراكة PPP، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014.
13. خالد الفايز، دور المؤسسات المالية العربية في الخصخصة - تجارب عربية وأجنبية -، إتحاد البورصات وهيئات سوق المال العربية، الكويت، 1996.
14. خالد ممدوح إبراهيم، صياغة وأنواع عقود البوت، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: أعمال المؤتمرات: عقود المشاركة (PPP) بين القطاعين العام والخاص، القاهرة، مصر، 2008.
15. دي بليو بيرس، س إيه ناش، التقويم الاجتماعي للمشروعات -مرجع في تحليل الجدوى-، تعريب: محمد حمدي السباخي، محمد إبراهيم منصور، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، 1994.
16. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، التمويل المصرفي للمشروعات، مطبعة العشري، مصر، الطبعة الأولى، 2006.
17. رمزي زكي، انفجار العجز-علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي-، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1998.
18. رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985.
19. ريتشارد موسوجريف، بيجي موسوجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، ترجمة: محمد حمدي السباخي، كامل سلمان العاني، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر.

قائمة المصادر والمراجع:=====

20. زهير الكايد، **الحكمانية - قضايا وتطبيقات-**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
21. ساملسون وآخرون، **الإقتصاد**، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
22. سعيد عبد العزيز عثمان، **قراءات في إقتصاديات الخدمات المشروعات العامة -دراسات نظرية، تطبيقية-**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر - 2000.
23. السلامة سعاد، المبارك أماني، **BOT**، الكويت، إدارة التدريب والمنظمات-ديوان المحاسبة-، 2006.
24. سمير المقدسي، **دور القطاع الخاص في الإقتصاديات العربية: دور القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية التحتية**، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، الكويت، 2000.
25. السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار الفكر العربي، دون بلد نشر، 1977.
26. شكري رجب العشماوي وآخرون، **معايير السلامة الاستثمارية ومشروعات BOT: أسس-نماذج-حالات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
27. شكري رجب العشماوي، **الخصخصة - إتحاد العاملين المساهمين (مفاهيم - تجارب دولية وعربية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
28. ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية: آراء وإتجاهات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
29. عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص -المفاهيم-المناهج-التطبيقات-**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.
30. عامر يوسف العتوم، **التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
31. عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، لبنان، 2001.
32. عبد الستار عبد الحميد سلمي، **حدود تدخل الدولة في المجال الإقتصادي في ظل إقتصاد السوق**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.
33. عبد القادر فتحي لاشين وفريق خبراء، **نظم المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية الأساسية للنقل: نماذج من بعض الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: بحوث ودراسات، القاهرة، مصر، 2010.
34. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، كلية التجارة. جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
35. عبد القادر محمد عطية عبد القادر، **دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات ال BOT**، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 2000.
36. عبد الله نجوى، عادلة محمد رجب، **انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصري**، مركز الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2003.
37. عبد المطلب عبد الحميد، **نماذج تنمية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية -مصر-، 2013.
38. عثمان محمد غيم، ماجدة أحمد أبو زنت، **إشكالية التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006.

قائمة المصادر والمراجع:=====

39. عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي - تجارب عربية-، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
40. عصام أحمد البهجي، عقود البوت BOT - الطريق لبناء مرافق الدولة الحديثة-، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
41. على لطفي، محاضرات في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة - جامعة عين شمس-، القاهرة، 2003.
42. عمر الأيوبي، معجم الاقتصاد، المعاجم الأكاديمية المتخصصة، 1995.
43. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
44. الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقر والإنفاق العام-دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
45. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
46. كريستين كسيدز، خصخصة مشروعات البنية الأساسية: المتطلبات، والبدائل، والخبرات، تعريب: منير إبراهيم هندي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1997.
47. كرم الناشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998.
48. مايكل برجمان، الاقتصاد الكلي - النظرية السياسية، ترجمة وتعريب حمد إبراهيم منصور، الرياض، دار المريخ، 1988.
49. محسن أحمد الخضير، التمويل بدون نقود، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001.
50. محمد البناء، التخطيط والتنمية الاقتصادية، جامعة المنوفية، 1992.
51. محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار -دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.
52. محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.
53. محمد المتولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.
54. محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
55. محمد بن جواد الخرس، مشروعات البنية التحتية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012.
56. محمد جمال ذنبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العملية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
57. محمد خصاونة، المالية العامة -النظرية والتطبيق-، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

قائمة المصادر والمراجع:=====

58. محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، الإدارة العامة - المبادئ والتطبيق -، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر -، 2003.
59. محمد سمير زكي، نظام التشييد والإدارة والتحول BOT، المركز الاستشاري الدولي للبحوث، القاهرة 1999.
60. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
61. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية-، الإسكندرية -مصر-، 2003.
62. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجما، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق- النظريات-الإستراتيجيات-التمويل، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
63. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1996.
64. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية -مصر-، 1999.
65. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
66. مختار عبد المنعم خطاب، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، بيروت -لبنان-.
67. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
68. المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة-النظرية والتطبيق-، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر -، 2004.
69. المرسي السيد حجازي، الخصخصة: إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.
70. المرسي السيد حجازي، محاضرات في اقتصاديات الخدمات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر -، 1986.
71. المرسي سيد حجازي، الخصخصة - إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص-، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
72. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
73. مروان محي الدين القطب، طرق خصخصة المرافق العامة: الامتياز، الشركات المختلطة، BOT، تفويض المرفق العام -دراسة مقارنة-، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
74. مصطفى عبد المحسن الحبشي، الوجيز في عقود البوت BOT، دار الكتب القانونية، مصر، 2007.
75. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المؤتمر العربي الرابع لإدارة البيئة، جامعة الدول العربية، البحرين، دون تاريخ نشر.
76. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
77. هاني الطهراوي، القانون الإداري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

قائمة المصادر والمراجع:=====

78. هاني حامد، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، دون بلد النشر، 2002.
79. هاني صلاح سرى الدين، التنظيم القانوني والتعاقد لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، دار النهضة، القاهرة، 2001.
80. وحيد بن أحمد المهدي، التحول للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين، النشر العلمي والمطابع: جامعة الملك سعود-، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1990.
81. وضاح محمود الحمود، " عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) - حقوق الإدارة المتعاقدة والتزاماتها -"، عمان، دار الثقافة، 2010.
82. وليد حيدر جابر، التفويض في إدارة وإستثمار المرافق العامة -دراسة مقارنة-، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

❖ الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أحمد حافظ حميد الطائي، برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وانعكاساتها الاقتصادية في بلدان نامية مختارة، دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2009.
2. بشرى عاشور حاجم سلطان الخزرجي، الاقتصادات النامية بين الأزمات المالية وتحديات الإصلاح الاقتصادي، دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، جامعة بغداد - العراق -، 2009.
3. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر: 1990-2004-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
4. عبد الله رمضان توفيق، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة -، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر 2012.
5. عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والاقتراض الحكومي، دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2004.
6. فاروق عبد الحليم محمد شقوير، كفاءة الإنفاق العام على الاستثمارات الهيكلية - دراسة تحليلية لاستثمارات البنية الأساسية في مجال النقل في جمهورية مصر العربية مع إشارة خاصة للفترة : 1952-1965 -، أطروحة دكتوراه، القاهرة، 1971.
7. محمد بن جواد الخرس، مشروعات البنية التحتية من خلال نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية -BOT-: دور القطاع الخاص في تنميتها، وموقف الإقتصاد الإسلامي منها، مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال فترة خطة التنمية السادسة والسابعة 1415-1425 هـ، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429 هـ.
8. محمود ربيع علي رابعة، تحديد مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية في الأردن، دكتوراه في اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، 2010.
9. منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

10. موسى سعداوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2007.

❖ المقالات والملتقيات:

1. أبو بكر أحمد رمضان، عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 10، العدد 37، العراق، 2007.
2. أحمد المبروك أبو لسين، مدى قدرة القطاع الخاص على تملك وإدارة الوحدات الاقتصادية، مجلة الساتل، ندوة: برنامج توسيع قاعدة الملكية ودوره في تنمية الأنشطة الاقتصادية، 2005/12/06، طرابلس - ليبيا.
3. أحمد بوعشيق، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، أيام 1-4 نوفمبر 2009، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.
4. أحمد زايد، الدولة وغط التنمية في العالم الثالث - تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة -، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، حزيران، 1990.
5. أحمد صقر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص - تجارب في خصخصة المشروعات العامة -، سلسلة بحوث ودراسات رقم 344، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1996.
6. أحمد محمد أحمد بخت، تطبيق عقد البناء والتشغيل والإعادة - BOT - في تعمير الأوقاف والمرافق العامة، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
7. إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية - دائرة المالية -، الشراكة بين القطاعين العام (الحكومة) والقطاع الخاص، حكومة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
8. أمجد غانم، دراسة حول: الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، فلسطين، 2009.
9. بثينة المحتسب، رائدة أبو عييد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية - أعمال مؤتمرات -، بحوث وأوراق عمل مؤتمر: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، جامعة اليرموك الأردنية، إربد، الأردن، 2008.
10. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1994: البنية الأساسية من أجل التنمية.
11. بودخد كرم، بودخد مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، يومي 20-21 نوفمبر 2011، جامعة محمد بن الصديق يحي - جيجل -.
12. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية -، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.
13. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.

قائمة المصادر والمراجع:=====

14. بنونة شعيب، عبد الرزاق مولاي لخضر، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مجلة الباحث، عدد 07، ورقلة، الجزائر، 2009.
15. تقرير عن برنامج دعم أمن الاستثمارات في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار في البنى التحتية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط -رفع الوعي بأدوات تخفيف المخاطر-، المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)، 2013.
16. الجديد عن البرنامج للشراكة مع القطاع الخاص . الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية . يونيو 2008.
17. الجديد عن البرنامج للشراكة مع القطاع الخاص . الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية . يونيو 2009
18. خالد بن سعود بن عبد الله الرشود، تطبيق عقد البناء والتشغيل والإعادة BOT في تعمير المرافق العامة والأوقاف، منظمة المؤتمر الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة- إمارة الشارقة-، الدورة التاسعة عشرة، 2008.
19. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
20. رزيقة غراب، أثار البرامج الاستثمارية على نمو وتطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.
21. زياد زنبوعه، منى خالد فرحات، بدائل تمويل عملية التنمية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، سوريا، 2012.
22. صالح ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.
23. عادل عبد العظيم، محددات الاستثمار الخاص، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
24. عارف صالح مخلف، علاء حسين علي، عقد البوت -دراسة في التنظيم القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية-، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد الأول، العراق، 2010.
25. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي، مجلة جامعة النهرين، المجلد 5، العدد 7، بغداد -العراق-، 2001 .
26. فيصل عليان إلياس الشديفات، تمويل مشروعات البوت، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.
27. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إصلاح المؤسسات الاقتصادية في بلدان أسكوا مع دراسة لحالة مصر والجمهورية السورية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
28. المتحدة للقانون التجاري الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001.
29. محمد عثمان شبير، عقد الخلو كأداة لتمويل المشاريع العقارية وأصل فقهي لتكييف عقد بوت - BOT -، المؤتمر الدولي الأول - صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي -، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، 2011/06/05، السعودية.

قائمة المصادر والمراجع:=====

30. محمد متولي دكروري محمد، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، وزارة المالية - إدارة البحوث والتمويل -، مصر، 2009.
31. محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، معهد الأبحاث العربي، بيروت - لبنان -، 1985.
32. محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا - منهج السببية -، بحوث اقتصادية عربية، العراق، العدد 51.
33. مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، جامعة القاهرة، 2001.
34. معهد التخطيط القومي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 167، مصر، 2003.
35. ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.
36. نخلة عمر عبد الرحمن، عقود ال BOT وأثرها في جذب الإستثمار، المنشأة العامة للطيران المدني -وزارة النقل-، العراق، 2010.
37. هاشم محمد العركوب، إشكالية السياسات المالية العربية بين تطوير الإنفاق العام واحتواء الدين العام للمدة: 2004/1990 -حالة دراسية لبعض البلدان العربية (تونس، المغرب، الأردن، مصر)-، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 13، المجلد 5، العراق، 2009.
38. الوحدة المركزية لشراكة القطاعين العام والخاص، البرنامج القومي لشراكة القطاعين العام والخاص، الإصدار الثاني، وزارة المالية، مصر، 2008.
39. وفاء عثمان، الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية -أعمال مؤتمرات-، بحوث وأوراق عمل مؤتمر: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، جامعة اليرموك الأردنية، إربد، الأردن، 2008.
40. يوسف محمود، عدنان العرييد، رامي كاسر لايقة، " نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية -BOT- "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 3، المجلد 30، سوريا، 2008.

❖ القوانين والمراسيم:

1. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية - العدد الثالث لعام 2006.
2. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، وثيقة إلكترونية، تاريخ التحميل: 2014/04/10.
3. الجريدة الرسمية رقم 64-10-10-1993.
4. خطاب عاطف، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، مركز دعم القرار، مجلس الشورى المصري، تشرين الأول، القاهرة-مصر-، 2003.
5. علي الصادق وآخرون، تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية، سلسلة مناقشات معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 22-23 كانون الأول 2001.

قائمة المصادر والمراجع:=====

6. علي الصادق وآخرون، جهود ومعوقات للتخصيص في الدول العربية، سلسلة مناقشات معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 27-28 مايو 1995.
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999.
8. المادة (2) من المرسوم التشريعي رقم 12-23 بتاريخ 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة 1993/10/10.
9. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السادس الأول، 2003.
10. مجلس الوزراء، تطبيق أسلوب BOOT/BOT في تشييد البنية الأساسية في مصر، الجزء الثاني، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار -قطاع الدراسات التنموية-، مصر، 2005.
11. مجلس الوزراء، تطبيق أسلوب BOOT/BOT في تشييد مشروعات البنية الأساسية في مصر، الجزء الثاني، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - قطاع الدراسات التنموية -، مصر، 2005.
12. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.
13. محمد مصطفى عمران، أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، صندوق النقد العربي، 2002.
14. مركز معلومات مجلس الوزراء، تقرير معلوماتي عن الطاقة الكهربائية المولدة والمستخدمه خلال الفترة من 1990-2002، مصر، 2003.
15. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010.
16. نجيب عيسى، الخصخصة في دول الأسكوا ذات الاقتصاد المتنوع، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.
17. الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص، الجديد عن البرنامج القومي للشراكة مع القطاع الخاص، وزارة المالية، مصر، 2008.
18. الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص، الجديد عن البرنامج القومي للشراكة مع القطاع الخاص، وزارة المالية، مصر، 2009.
19. وزارة التجارة، دائرة سياسة الاستثمار والأوراق المالية بمصر بسبتمبر 2003.

❖ المواقع الإلكترونية:

1. وزارة الاستثمار: بوابة الاستثمار المصرية، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، تاريخ التحميل: 2014/08/05، من الموقع: www.investement.gov.eg-askoxford.com
2. علي محيي الدين قره داغي، التعريف بالبنية التحتية، تاريخ الإطلاع: 08 / 08 / 2012، من على الموقع: www.qaradaghi.com.
3. -www.qaradaghi.com.

قائمة المصادر والمراجع:=====

- عارف دليلة، القطاع العام في سورية: من الحماية إلى المنافسة، تاريخ التحميل: 2012/12/14، من على الموقع: www.mafhoum.com
4. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد البناء والتشغيل وإعادة الملك، تاريخ التصفح: 2013 /01/31، من على الموقع: <http://www.almoslim.net/node/126358>
5. محمد محمود عبد الله يوسف، محمد ابراهيم راشد، " المخاطر الاقتصادية والمالية لمشروعات ال BOT مع التعرض لتجارب عربية "، تاريخ التصفح: 2013/01/31، من على الموقع: <http://i3.makcdn.com/wp-content/blogs.dir->
6. وزارة الاستثمار (بوابة الاستثمار المصرية) من على الموقع: www.investement.gov.eg
7. برنامج الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، وثيقة من على الموقع: www.wcg.gov.dz/dossier/plan-relane.htm

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

1. -Ahmed Ben Bitour, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, Alger, Edition marinoor, 1998.
2. -Ammar Belhimer, **La dette extérieur de l'Algérie**, Alger, Marinoor, 1998.
3. Asian Development Bank (ADB), **Public – Private Partnerships (PPP) Handbook**, Guidelines, Handbooks, and Manuals, 2008.
4. Bettelhiem, **Planification accélérée**.
5. -CH.Bettinger, **La gestion délégué des services publics dans le monde –Concession ou BOT**, Berger – paris, 1997.
6. Charles Demons, **economie et social – Quel avenir pour l' investissement public**.
7. David N.Hyman, **Economics**, Irwin/Mc craw Hill, USA, 4th Edition ,1999.
8. Eray Canterbury, **Abrief History of Economic Thoughts**, World Scienc, Singapore, 2001.
9. ESCAP (Economic and social Commission For Asia The Pacific), **A Guidebook on Public-Privat Parttnership in Infrastructure**, Bangkok, January 2011, Copyright & United Nations.
10. FMI, **Public – Private Partnerships** , the Fiscal Affairs development, 2004.
11. George Bresson, Alain Pirotte, **Econométrie des séries temporelles**, 1^{ere} édition, Presses Universitaire de France, 1995.
12. Guillaume Girmens, Michel Guillard, **Privatization and Inrestment**, Growding.-out Effect Vs Financial Diversificatia, Fondazione Eni Enrico Mattei, Paris, 2002.
13. [http:// :www.econ.cam.ac.uk/faculty/pesaran/pss1.pdf](http://www.econ.cam.ac.uk/faculty/pesaran/pss1.pdf) , Date of consultation :11/01/2014.
14. Jacque brasseul , **Introduction à l'économie du développement**, Paris, Armond colin édition, 1993.
15. Leanne Ussher, **do budget deficits raise interest rates ? a survey of the empirical Literature**, new school for social research, working paper n° 3, 1998.
16. Marie Claude Smouts, **Le Développement Durable**, Editions Armend Colin, France, 2005.
17. Miloud Boubaker, **Investissement et stratégies de développements**,1998.

18. Mona Hammami , Ruhashyankiko Jean, **Determinants of Public – Private - Partnerships Infrastructure**, IMF, 2006.
19. -Montanheiro Luiz, **public-private partnerships as a Tool for Economic Growth**, Paper Presented At First Ce.
20. -Mullin tephen, **Reviews Of Economic Development Literature And Practice**, No. 16, U.S Economica Development Administration.
21. Nilufa Akhter khanom, **Conceptual Issues in defining public-private partnerships “PPPs”**, Paper for Asian Business Research conference, 2009.
22. OECD, **Infrastructure to 2030**, Pplicy Brief.
23. -OECD; **accelerating pre-poor growth through support private sector development**, 2004.
24. **Pesaran M H. Shin Y.and Smith R J**,Bound Testing Approaches to the Analysis of Long Relationships, **Journal of Applied Econometrics**,**(2001)**,p20. in the cite :
25. Pessoa Argentino, **Public-Private Sector Partnerships in Developing Countries: Are Infrastructures Responding To The New ODA Strategy?**, Available In The Journal Of International Development Published on line In Wiley Inter Science, 2007.
26. Régis Bourbonnais, **économétrie**, 5 édition , édition Dunod , paris, France, 2004.
27. Régis bourbonnais, Michel Terraza. **Analyse des séries Temporelles en économie**, 1ére édition, Presse universitaires de France, 1995
28. Sandrine Lardic,Valérie Mignon, **Econométrie des série temporelles macroéconomiques et financières**, Economica 2002.
29. Wilim H. Anderson ,
Flnancing , 1973.
30. World Bank, **a public expenditurerview**, Report N 36270 Vol 1, 2007.
31. World Bank, **Governanace and Development**, Washington, D. C. World Bank, 1992.
32. World Trade Organization, WT/TPR/S/150.